

مداخلة معالي الدكتور راشد احمد بن فهد وزير البيئة والمياه في الحوار الوزاري للدورة
الاولى لجمعية الامم المتحدة للبيئة حول الاتجار غير الشرعي بالأحياء البرية - نيروبي -

2014/6/26

السيدات و السادة،،

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة مدركين من أن النظم الايكولوجية بما يشملها من
حيوانات ونباتات تتعرض لاستنزاف مستمر نتيجة الاستخدام الغير مستدام كما أشارت إليه
مؤخراً العديد من التقارير الدولية ، وقد استشعر العالم هذه التحديات الكبيرة التي تواجه هذه
الانواع ، فعمل على وضع الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنظم استثمار هذه الموارد .

إن تعزيز فاعلية السياسات والتشريعات الدولية المعمول بها حالياً هو أمر ضروري لمواجهة
الاتجار غير المشروع في الحياة البرية، والذي يتجلى من خلال التأكيد على أهمية التعاون
الدولي وإرساء القواعد المشتركة و تنسيق الجهود بين الدول بشكل يحول دون تحقيق عناصر
الجريمة المنظمة التي تتيح الهروب أو استغلال السياسات الدولية في هذا المجال .

هناك أهمية لضمان تنسيق الجهود بين مختلف هيئات وبرامج ومبادرات الأمم المتحدة
لمواجهة الاتجار غير الشرعي في الحياة البرية ، وهي تحتاج بذلك إلى وضع خطط عمل
تقودها الأمم المتحدة وترتكز على عدة محاور أهمها تعزيز برامج التنمية الاقتصادية
والاجتماعية الشاملة والموجهة بشكل أساسي نحو الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش المستدام
المتنوع ، ورفع مستويات التعليم والصحة والتي بدورها تشكل حجر الأساس للوصول إلى
حلول جذرية لمختلف المشاكل المتعلقة بقضايا البيئة.

ونظراً لأهمية الأدوار التي تلعبها مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية نحو المحافظة على
الحياة البرية وتنظيم تجارتها وعلى رأسها اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع النباتية والحيوانية
المهددة بالانقراض (سايتس) فإنه من الأهمية بمكان تحقيق الموائمة في برامج عمل والخطط
الاستراتيجية والتي بدورها تعزز من كفاء جهود التنفيذ واستغلال الموارد المالية والبشرية
على نحو مستدام.

السيدات و السادة،،

هناك بعض التحديات التي تواجه الدولة في جهودها الرامية إلى إنفاذ وتطبيق التشريعات
الوطنية لمواجهة ذلك من أهمها البضائع العابرة في الدولة (الترانزيت) وذلك بحكم موقع
الدولة الجغرافي بين مناطق الطلب والتصدير، مما يترتب على الدولة زيادة مسؤولياتها في

الرقابة والتفتيش ، وبهذا الصدد فإن الدولة تقوم بمراقبة جميع المنافذ الحدودية الرئيسية وتجهيزها بالتقنيات التي تساعد على ضبط الشحنات المخالفة ، كما تقوم كذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية للاستفادة من الخبرات وتطويرها بما يتماشى مع رؤية الدولة ومن اهمها الصندوق العالمي للحياة الفطرية. ونود الإشارة إلى أن الدولة قد تمكنت خلال الأعوام 2012 – 2014 من ضبط أكثر من 800 قطعة عاج خام بالإضافة إلى العديد من الضبطيات الأخرى والمتعلقة بالحياة البرية في مختلف منافذ الدولة والتي تعمل الدولة على وضع إجراءات للتخلص منها. كما وشاركت الدولة في اعلان لندن في فبراير الماضي حول المؤتمر الوزاري رفيع المستوى والمتعلق بالتجار غير الشرعي في الاحياء البرية والذي اثمر عن مخرجات والتزامات للحد من هذه الجرائم. وتدعم الدولة بهذا الصدد الاجتماعات التحضيرية التي تقوم بها المجموعة الافريقية والاتحاد الاوروبي لإعداد مسودة قرار متعلق بذلك.

وبهذا الصدد نود الإشارة إلى التشريعات الوطنية التي طورتها الدولة والتي تدعم تنفيذ تطبيق الاتفاقيات الدولية حيث عملت الدولة على تطوير إجراءات الحكومة الذكية والتي تشمل التصاريح الإلكترونية والتي تهدف إلى تسهيل إجراءات الاتجار على الصعيد الوطني ضمن الأطر التشريعية ، وقامت الدولة بتطوير ورفع القدرات والكفاءات الوطنية من خلال ورش العمل المتواصلة لتدريب موظفي الجمارك ومراقبي المنافذ وتعزيز قدراتهم ضمن مبادرة الجمارك الخضراء. ولأهمية توعية المجتمع بمخاطر التجارة الغير مشروعة في الأحياء البرية فقد قامت الدولة بتنفيذ برامج توعوية لمختلف شرائح المجتمع والتي تهدف إلى إشراك المجتمع بالحفاظ على التنوع البيولوجي ، وامتدت الحملات لتشمل المسافرين حيث يتم عمل حملات سنوية في مطارات الدولة من خلال الشاشات والتي تقوم بإرسال رسائل توعوية بمختلف اللغات وعمل المعارض المتنقلة في مراكز التسوق وذلك بالتعاون مع الصندوق الدولي للرفق بالحيوان. حيث تستهدف حملة المسافرين وحدها أكثر من مليون مسافر سنوياً. وتقوم الدولة كذلك على حماية الأنواع المهددة بالانقراض من خلال إقامة العديد من مراكز الاكثار والتي تهدف إلى زيادة أعدادها وإعادتها إلى بيئاتها الطبيعية مثل طيور الحبارى والصقور والنمر العربي والمها العربي.

من المهم ادراك ان احصائيات التجارة غير الشرعية لا تمثل حقيقة الوضع وأن تزايد نسبة مصادرات التجارة غير المشروعة لأنواع البرية هو مؤشر على ارتفاع نسبة فقدان الانواع المهددة بالانقراض. ولذا استوجب على كل الدول تكثيف الجهود وإيجاد حلول جذرية على الصعيد الوطني والدولي لإيقاف هذه المشكلة.

ختاماً،

ختاماً فإننا نؤكد على أهمية التعاون الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية وخاصة الحياة الفطرية لما لها من أهمية كبيرة وأساسية لحياة البشرية. ، ونأمل من خلال هذا الاجتماع تحقيق الأمن البيئي والاستدامة في ظل التحديات المختلفة التي تواجه مستقبلنا المشترك.